

خلال جلسة خاصة عقدها في الذكرى الـ 66 للنكبة

المجلس التشريعي يؤكد على رفض التوطين والتعويض وأن حق العودة مقدس وغير قابل للمساومة أو التنازل مهما كانت الظروف

د. بحر: عودة اللاجئين الفلسطينيين أقرب من أي وقت مضى..
والتشريعي لعب دورا مهما في الدفاع عن قضية اللاجئين وأصدر قانون حماية حق العودة



هنية: نكبة الشعب الفلسطيني هي نكبة للأمة الإسلامية بأسرها.. وقضية فلسطين كانت وستبقى القضية المركزية الأولى للشعوب العربية والإسلامية

النواب يؤكدون أن مخططات تصفية حق العودة والتوطين والوطن البديل أضحت شيئا من الماضي ويدعون الأمة للدفاع عن الحقوق والثوابت الفلسطينية

أكد المجلس التشريعي الفلسطيني أن عودة اللاجئين الفلسطينيين قريبة أقرب من أي وقت مضى بإذن الله، وأن حق العودة هو حق مقدس وغير قابل للمساومة أو التنازل مهما كانت الظروف، مؤكدا أن مخططات تصفية حق العودة والتوطين والوطن البديل أضحت شيئا من الماضي.

وشدد التشريعي - خلال جلسة خاصة عقدها الأربعاء (٢٠١٤/٥/١٤) بمناسبة الذكرى الـ ٦٦ للنكبة- بحضور رئيس الوزراء وعدد من الوجاه والشخصيات المجتمعية على أن حق عودتنا إلى ديارنا التي هجرنا منها هو حق فردي وجماعي، ولا يمكن التفريط به أو التنازل عنه أو المساومة عليه مهما طال الزمن، داعيا الأمتين العربية والإسلامية للدفاع عن الحقوق والثوابت الفلسطينية.

وأشار إلى أن التوطين في أية بقعة من بقاع الأرض

تقدمها للعديد منهم، ومشاركتهم في اعتصاماتهم أمام مقرات الوكالة وفي المسيرات السلمية التي يقومون بها لهذا الغرض، مطالبا وكالة الغوث أن تضي بدورها في تقديم المساعدات للاجئين ومساعدتهم بكل ما يمكن طبقا لأسباب ومبررات وجودها التي تتعلق بإغاثة اللاجئين.

من القوانين والقرارات وعلى رأسها قانون حماية حق العودة ما يكرس حماية هذا الحق في وجه المحاولات السياسية المحمومة التي تستهدف شطبه وتصفيته إنفاذاً للأجندة الصهيونية والأمريكية. ودعا التشريعي إلى ضرورة تحشيد اللاجئين في قطاع غزة لمطالبة وكالة الغوث بالوفاء بدورها لمساعدة اللاجئين وعدم تقليص المساعدات التي

مرفوض في كل الظروف والأحوال ولو اجتمعت علينا كل الأمم، مؤكدا أن قبول التعويض عن أرضنا خيانة عظمى وردة عن الإسلام، ويعامل من يقبل التعويض معاملة المرتد حياً وميتاً سواء كان داخل فلسطين أو خارجها. ولفت التشريعي إلى أنه لعب طيلة الأعوام الماضية دوراً مهماً في الدفاع عن حق عودة اللاجئين، وأصدر

الحكومة القادمة ستعرض على التشريعي لنيل الثقة د. عزيز دويك لـ (البرلمان): رئيس المجلس التشريعي

المصالحة حسب ما اتفق عليه يشكل ركيزة أساسية في إنجاز المصالحة. كما عبر دويك عن أمله في أن يؤسس اتفاق المصالحة لشراكة وطنية حقيقية، مضيفاً أن الاتفاقيات التي وقعت بين الجانبين ستؤسس لشراكة وتنهى حالة الاستئصال. وبين أن المتفق عليه أن الحكومة عمرها من بين ستة أشهر إلى سنة ولا يجوز أن تزيد عن ذلك بأي حال من الأحوال، وبالتالي هي خلال هذه الفترة ستقوم بتهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات، مؤكداً أن قانون الانتخابات سيعرض على المجلس التشريعي لكي يأخذ الصفة القانونية والدستورية في حال تم التوافق عليه.

هناك تغيير على ذلك، ولا يزال هناك كلمة للرئيس في الموضوع وفي تشكيلة الوزارة لترى النور في الأيام المقبلة. وحول طبيعة المرحلة القادمة من عمر المجلس التشريعي، وهل سيتم إجراء انتخابات جديدة لهيئة رئاسة التشريعي، أم ستبقى الهيئة الحالية على حالها، أكد دويك أن التباحث بين الكتل البرلمانية لا يزال قائماً بهذا الشأن حيث عقدت جلسة بين ممثلي الكتل البرلمانية المختلفة مؤخراً وتم التباحث بهذه القضايا جميعاً ولازال التباحث قائماً ولم يتم التوصل إلى قرارات نهائية بهذا الشأن. وعبر دويك عن قناعته بأن الالتزام بالجدول الزمني وتزامن التطبيق بشأن ملفات



د. عزيز دويك

أشار دويك إلى أن اللقاء تم فيه مباركة المصالحة والبحث في مجموع الملفات المتعلقة بالحريات والمصالحة المجتمعية وكذلك في ضرورة تسريع حكومة الوفاق الوطني. والتأكيد على أننا سنسعى بكل جهد مستطاع لإزالة العراقيل من طريقها، مضيفاً أننا سنحتمي هذه المصالحة بكل جهد مستطاع خلال المرحلة القادمة. وتابع: "بالتالي الانطباع عن اللقاء ايجابي وجيد وتأكدنا من أننا نسير وفق الجدول الزمني الذي رسم في اتفاق الشاطئ الأخير". ولفت إلى أن الاتفاق أن يرأس الحكومة الرئيس أبو مازن وهناك ١٥ وزارة أدمجت ببعضها مع بعضها، ونحن نتوقع أن لا يكون

أكد د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أن الحكومة التوافقية المنشودة سيتم عرضها من أجل نيل الثقة، مشيراً إلى أن اتفاق الفرقاء الفلسطينيين بهذا الشأن هو أمر يريح النفس، مبدياً دعمه الكامل لاتفاق المصالحة الوطنية. وأعرب دويك في حوار مع "البرلمان" عن يقينه بأن المجلس التشريعي سيمنح الثقة للحكومة المقبلة، موضحاً أن المتفق عليه أنه خلال فترة شهر من قسم الحكومة أمام الرئيس سيتم منحها الثقة من المجلس التشريعي. وحول فحوى اللقاء الذي جمعه ومجموعة من القادة الآخرين مع الرئيس محمود عباس

رئاسة التشريعي كل الخيارات متاحة لتحرير الأسرى وقضيتهم على سلم الأولويات



أكد الدكتور أحمد بحر، النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، أن ملف الأسرى في سجون الاحتلال الصهيوني، على سلم الأولويات، وأن كل الخيارات مفتوحة من أجل إطلاق سراحهم. وشدد بحر خلال وقفة تضامنية نظمها الحركة النسائية الإسلامية السبت الماضي أمام مقر الصليب الأحمر، بغزة، تضامنا مع الأسرى الإداريين المضربين عن الطعام، على قدسية قضية الأسرى، وأنها على سلم الأولويات.

ودعا ذوي الأسرى إلى التحلي بالصبر، واعداء إياهم بصفقة وفاء أخرى، "لأن شعبنا لا يمكن أن يتخلى عن أسراه وسيعمل على تحريرهم".

وانتقد بحر ما وصفه بالتخاذل العالمي إزاء قضية الأسرى، متسائلا: "أين حقوق الإنسان؟ أين بان كي مون؟"، وقال: "أسرانا يدخلون السجن بدون تهمة وبجحة الملف السري، وأغلبهم كبار السن ومرضى ويجدد لهم الحكم الإداري كل ٦ شهور". وأضاف إن "المقاومة الفلسطينية الباسلة ستجبر هذا الاحتلال كما فرضت في صفقة وفاء الأحرار على تحرير كل أسرانا، نحن نعب عن كرامة وحرية وعن انتقام، هذا الكيان الذي يحتفل بهذه الأيام بإقامة الدولة على أنقاض فلسطين، لن يدون هذا الفرح، فهذه الأرض أرضنا وهذا

لا قيمة له في الميزان الوطني نظريا وعمليا

د. بحر يدعو المقاومة الفلسطينية للرد العملي على مشروع القانون الصهيوني بمنع الإفراج عن الأسرى

فلسطين والأسرى والمقدسات من رجس الاحتلال. وشدد بحر على أن هذا القرار سوف يشكل حافزا لمزيد من العمل المقاوم نحو خطف مزيد من الجنود الصهاينة لإجبار الصهاينة على الإفراج صاغرين عن أسرانا الأبطال، مؤكدا أن هذا القرار الحكومي، أو أي قانون صهيوني حول منع الإفراج عن الأسرى، لا قيمة له في الميزان الوطني الفلسطيني نظريا وعمليا

وظمان بحر الأسرى البواسل في سجون الاحتلال بأن الفرج قريب، وأن كافة قوانين وقرارات الاحتلال لن تلفح في منعهم من معانقة نسيم الحرية والخلص عما قريب بإذن الله. ودعا بحر قوى المقاومة الفلسطينية للرد العملي على هذا القانون الصهيوني عبر تكثيف الجهود لخطف الجنود الصهاينة، وتقديم نموذج عملي مبادر على فشل كل القوانين والقرارات الصهيونية الرامية لقتل وخنق أسرانا البواسل، والعمل على إذلال حكومة الاحتلال وكسر سياساته العنصرية ضد شعبنا وقضيتنا.

أدان د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني إقرار اللجنة الوزارية الصهيونية لشؤون التشريع لمشروع قانون يمنع الإفراج عن أسرى فلسطينيين قتلوا صهاينة في المستقبل. وأكد بحر في بيان صحفي أن هذه الخطوة تعبر عن مستوى الفزع الصهيوني من أسرانا الأبطال داخل سجون الاحتلال، وتؤشر إلى تصاعد منسوب قلق المؤسسات الصهيونية السياسية والعسكرية والأمنية حول مستقبل الكيان الصهيوني.

ولفت بحر إلى أن لجوء الاحتلال إلى استدعاء مشاريع قوانين من هذا النوع يؤكد أن كيان الاحتلال يعيش مراحلها الأخيرة، وأن حال الهوس والتخبط أضحي سمة بارزة لكافة القرارات والسلوكيات التي تصدر عن الاحتلال ومؤسساته المختلفة.

وأوضح بحر أن حكومة الاحتلال تشبث بالوهم عبر اعتقادها بأن مثل هذه الخطوات الصغيرة يمكن أن تؤثر على مسيرة الكفاح والجهاد والمقاومة في وجه الاحتلال، أو تطفئ جذوة العمل المقاوم لتحرير

وذكر أبو نعيم أن "الخيمة المنصوبة أمام مقر الصليب الأحمر سيتم نقلها لتتحول إلى خيمة إضراب مفتوح عن الطعام تضامنا مع أسرانا". من جهتها، دعت أم محمد الرنتيسي في كلمة الحركة النسائية، المنظمات الدولية والحقوقية، إلى تحمل مسئولياتها إزاء الجرائم التي تقترب بحق الأسرى. وقالت: "جننا في هذا المقام لنوصل رسالتنا لكل أبناء الأمة، ونقول لهم أليس عازرا على هذه الأمة بأن يشاهدوا أسرانا يعانون ما يعانون ولا نجد من يحرك لتحريهم ونصرتهم ساكننا؟".

المقدسات مقدساتنا". بدوره؛ أعلن توفيق أبو نعيم رئيس جمعية واعد للأسرى والمحررين، عن دخول الهيئة القيادية العليا متمثلة برئيسها وأعضائها حسن سلامة ومحمود شريتح ومحمد صبيحة في الإضراب المفتوح عن الطعام. وقال: "في هذه الوقفة التي جمعت سيدات فلسطين نقول للعالم بأن الصرخة التي تطلقها سيدات فلسطين باسم بنات وزوجات الأسرى المضربين عن الطعام يجب عليها أن تصل للشرفاء وأصحاب الضمائر الحية في العالم".

في المسيرة الوطنية لإحياء ذكرى النكبة

د. بحر: حق العودة مقدس.. ولا عودة لديارنا المحتلة إلا بالوحدة والمقاومة



شارك نواب المجلس التشريعي الفلسطيني برئاسة الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي في المسيرة الوطنية لإحياء الذكرى السادسة والستين لنكبة فلسطين، التي انطلقت نحو معبر بيت حانون "إيرز" بمشاركة فاعليات وطنية ومجتمعية وشخصيات اعتبارية، وقيادات وكوادر من فصائل العمل والوطني والإسلامي الفلسطيني. وأبرق بحر خلال كلمته أمام الجماهير بالتهنئة لأبناء الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج والشتات، وقال: "نقف اليوم جميعا على بعد مئات الأمطار من وطننا العزيز والحبيب، نقف على مقربة من معبر بيت حانون، وننظر بكل ثقة وأمل و يقين، إلى أرضنا التي نراها من هنا، ونقول للعالم كله الذي يسمعوننا اليوم، نحن نقف على بعد أمتار من أرضنا المحتلة عام ١٩٤٨، نعليا، وهربيا، وعسقلان، والمجدل، وحيفا، ويافا، وبيت جرجا، نحن ننظر اليوم لأرضنا وأملنا بالله تعالى أن النصر قادم، وفي الذكرى السادسة والستين لنكبة فلسطين الأليمة على أبناء شعبنا وأمتنا العربية والإسلامية، لقد تجرنا المر وقدمنا عشرات الآلاف من الشهداء ومئات الألوف من الجرحى والأسرى في سبيل أن تحيا فلسطين".

وشدد بحر على أن الأطياف الفلسطينية كافة تقف اليوم لتحيا هذه الذكرى، بنكهة جديدة، نكهة الاتحاد والقوة والمقاومة، التي بها سنحرر أرضنا، فالقدس قدسنا، وعليكم أيها الصهاينة أن ترحلوا عن أرضنا، وأشار بحر إلى أن الكيان الصهيوني لا يهتم بقرارات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية، ويقدم وزانا للقانون الدولي، لكنه يخشى المقاومة والقوة التي تملكها في قطاع غزة.

وأضاف: "حق العودة مقدس على الصعيد الفردي والجماعي، حق لكل لاجئ أن يعود لأرضه ووطنه وبيته ومزرعته، أكثر من خمسة مليون من أبناء شعبنا

شردوا خارج فلسطين، وسيعودون إن شاء الله، لا نريد التوطين ولا التبديل، إلا بعودتنا إلى أرضنا، فاللاجئون هم جوهر القضية الفلسطينية وعلى الكيان الصهيوني أن يفهم ذلك، نقول باسم شعبنا أننا سنطرد كل صهيوني على أرض فلسطين، ونحن متوكلون على الله وهو سبحانه سينصر الذين طردوا وسجنوا وظلموا". وطالب بحر البرلمانات العربية بالوقوف إلى جانب قضية الأسرى، أسرى الحرية والعدالة في سجون الاحتلال، الذين يضربون لليوم الرابع والعشرين من أجل الكرامة، وعدالة القضية، مشيرا إلى أن الكنيسة يقوم بتشريع قانون يمنع الإفراج عن الأسرى. وشدد بحر أن الرد يجب أن يكون من فصائل المقاومة الفلسطينية التي يجب أن تقف صفاً واحداً لتحرير الأسرى، الذين يدافعون عن كرامتنا. وتابع: "على القادة والزعماء العرب أن يصحوا من

نومهم العميق، في الذكرى السادسة والستين للنكبة، لا ننسى القدس الآية في كتاب الله، التي تهود الآن وتحول بعض ساحاتها لمنتديات وزيارات للسياح، هذه جزء من عقيدتنا، والقدس لا بد أن تحرر، تحية لأهلنا ورجالنا المرابطين على أرض الإسراء والمعراج". وأكد بحر: "نحن في الذكرى السادسة والستين أقوى بوحدةنا وتصميمنا على تحرير فلسطين، ونحن على موعد مع التحرير، ومع الشهداء، ومع تحرير الأسرى، في ظل المصالحة والوحدة والتعاون من أجل التحرير، وطالب بحر الأمة وقادتها في هذه ذكرى النكبة أن يتحملوا مسئولياتكم، بنصرة فلسطين والقدس التي تهود وتستصرخ، وقال: "شعبنا قوي ومتماسك ومقاومته قوية، تنتظر دعمكم، وكما انتصرنا في حرب الفرقان والسجيل، بإذن الله سننتظر على هذا الكيان ولو بعد حين".

دعا البرلمانات العربية والإسلامية لتأمين آليات ضغط فعالة على الحكومات المطبوعة مع الاحتلال

د. بحر يشيد برفض البرلمان التونسي التطبيع مع الاحتلال

أشاد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بتأكيد البرلمان التونسي على رفض كل أشكال التطبيع مع الاحتلال الصهيوني.

وأكد بحر في بيان صحفي أن البرلمان التونسي عبر موقفه الأخير يعبر عن نبض الأمة العربية والإسلامية التي ترى في الكيان الصهيوني كيانا سرطانيا إرهابيا ينبغي مقاطعته والعمل على عزله وملاحقة قادته في كافة المحافل الإقليمية والدولية.

ولفت بحر إلى أن البرلمانات العربية والإسلامية مدعوة اليوم إلى تجديد رفضها للاحتلال الصهيوني ومحاربة كل أشكال التطبيع معه، مشددا على ضرورة تطوير الخطاب البرلماني العربي والإسلامي كي يصبح أكثر قوة وتأثيرا على الحلبة البرلمانية العربية والإسلامية.

وأكد أن البرلمانات العربية والإسلامية بحاجة ماسة إلى تأمين آليات ضغط فعالة على حكوماتها لإجبارها على تنفيذ كافة التوصيات ذات العلاقة برفض التطبيع مع كيان الاحتلال ومقاطعته والعمل على عزله ومحاصرته على المستوى الأممي.

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

في الذكرى السادسة والستين .. نحن إلى العودة أقرب

في الذكرى السادسة والستين للنكبة نستشرف آفاق النصر والعودة رغم ثقل المعاناة وعظم التحديات، ونتعلم دروساً بالغات من رحم الأثم والمعاناة. لا ينقطع أملنا في إنجاز حق عودة اللاجئين المشردين في ديار اللجوء والشتات، ولا تخمد جذوة إيماننا الحتمي بزوال كابوس الاحتلال وإشراق شمس الحرية على ربوع أرضنا المحتلة من رفح جنوباً وحتى رأس الناقورة شمالاً مهما طال ليل الظالمين والمتآمرين.

لا يكاد يذكر التاريخ شعباً يملك من الجلد والبأس وقوة الشكيمة كشعبنا الفلسطيني الذي كابد الويلات وتجرع مرارات القهر والإذلال والتشريد في مخيمات اللجوء الممتدة، ولا زال رابط الجأش، كامل اليقين، راسخ القدمين، يترقب بكل شوق ساعة الفرج ولحظة الخلاص التي تحمله إلى أرض الآباء والأجداد وتعيد له حقه السليب وكرامته المفقودة.

لا ريب أن ذكرى النكبة تفتح جروحاً غائرة في النفس إلا أنها في الوقت ذاته تعيد التذكير بأجديات الصراع مع الاحتلال، واستحالة تحقيق التسوية أو السلام والتعايش مع هذا الكيان العنصري الإرهابي الإحلالي، ما يرسم بحق صورة واضحة عن أدبيات المواجهة وخارطة العمل الوطني الفلسطيني في غمار الكفاح المبرر في السعي نحو الحرية والخلاص والاستقلال.

تُعلمنا ذكرى النكبة أن دولة المجازر المصطنعة وكيان الإرهاب المسوخ لا مكان للقيم الإنسانية والمبادئ القانونية والأخلاقية والديمقراطية في حساباتها إزاء التعامل مع الآخرين، وخصوصاً العرب والمسلمين، وأن اتجاهاتها التطبيعية نحو المحيط الإقليمي، العربي والإسلامي، يستهدف فقط اختراق وتخريب قلب الأمة وتدمير مقومات الإرادة والثبات والصمود فيها، والتشويش على أي جهد حقيقي، سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، يصب في اتجاه قوتها ووحدةها وعنفوانها.

في ذكرى النكبة ينجلي المسار وتوضح آفاق وأبعاد الطريق الموصلة بحق إلى أهدافنا وحقوقنا الوطنية، فلا طريق إلا طريق الجهاد والمقاومة، ولا سبيل سوى سبيل الكفاح والتضحيات المفضي إلى العزة والنصر والتحرير. ومن هنا تبدو حاجتنا أكثر ما تكون مساساً إلى طرح وتفعيل قضية اللاجئين بقوة على طاولة السياسة الدولية في متلازمة ثابتة يقترن فيها العمل السياسي بالعمل المقاوم، فالمقاومة على اختلاف أشكالها، ومن بينها المقاومة الشعبية والمقاومة المسلحة، تشكل أداة بالغة الفعالية في مواجهة مخططات وإجراءات الاحتلال، فيما يلعب العمل السياسي دوراً مكملاً وقاطفاً لثمرات العمل المقاوم وفاضلاً لإجرام وإرهاب الاحتلال.

تمتلك صدورنا بالأمل واليقين في اقتراب لحظة النصر وساعة العودة، فمع كل يوم ينكمش كيان الاحتلال أكثر فأكثر، ويغدو أكثر إدانة وانعزالاً في عيون العالم دون أن يشفع له الدعم الأمريكي اللامحدود أو ترفع من رصيده المتهاوي مساحيق التجميل السياسية التي تحاول تلطيف صورته المشوهة والتغطية على جرائمه البشعة بحق شعبنا وقضيتنا، وخصوصاً في ظل اتفاق المصالحة الأخير الذي نأمل أن يشكل فاتحة خير نحو عهد جديد من التوافق الوطني والشراكة السياسية التي تؤسس لبناء استراتيجية وطنية موحدة تكفل توحيد الصف الفلسطيني الداخلي في مواجهة الاحتلال وإجرامه اللامحدود ومخططاته العنصرية.

إن الشعب الفلسطيني ومقاومته التي خاضت حربين الفرقان وحجارة السجيل وأجبرت الاحتلال على الانسحاب وقهرت الجيش الذي لا يقهر وانتصرت على الترسانة الصهيونية وخلقت توازن الرعب في ظل عدم توازن القوى لنؤكد في ذكرى النكبة أننا اليوم أقرب إلى القدس وأقرب إلى تحرير الأسرى والمسرور وأقرب إلى العودة بإذن الله.

سيبقى حق العودة مشروعاً حياً، في أفئدة الملايين من أبناء شعبنا حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً، ويعود شعبنا عزيزاً كريماً إلى أرضه السليبة ودياره المباركة التي تحنّ شوقاً إليه، ولن يضيره في ذلك حجم الإرهاب والإجرام الصهيوني، فالمسيرة مستمرة مهما كان الثمن ومهما بلغت التضحيات.

سيعود اللاجئين إلى أرض البرتقال والزيتون بعز عزيز أو ذل ذليل، وسيكتب الله للشعب الفلسطيني المضطهد والمشرّد عن أرضه لحظة النصر والعودة عما قريب بإذن الله، وما ذلك على الله بعزيز.

«ويقولون متى هو قل عسى أن يكون قريباً».

خلال افتتاح مبنى الجراحات التخصصية بمجمع الشفاء الطبي

د. بحر: المبنى يعبر عن صرح حضاري طبي يفتخر به شعبنا في ظل الحصار

هنية: المبنى إنجاز مهم لوزارة الصحة رغم الحصار والأزمات المتلاحقة



حرب حجارة السجيل ليكمل هذا المشوار، لتنتصر الإرادة الفلسطينية، ويكون ذلك كله برعاية دولة رئيس الوزراء إسماعيل هنية".

نموذج فريد

وأضاف بحر: "هذا النموذج الفريد والصرح الشامخ بتعاون من الهلال الأحمر القطري، ومن مجلس التعاون الخليجي، ومن الهلال الأحمر الفلسطيني، ومن ماليزيا، هذه الإرادة الصلبة والعزيمة لوزارة الصحة، إنها روعة العطاء وروعة النموذج، ونحن في الذكرى السادسة والستين للنكبة، وفي ظل المصالحة، التي تعتبر من بشريات من النصر أيضاً، لنقول للكيان الصهيوني الغاشم على أرضنا أننا توحدنا، وأن عهد الانقسام قد ولى".

ماضون لتحقيق الوحدة

وشدد: "نحن نؤكد للكيان الصهيوني وأمريكا الذين يحاولون إفساد هذه المصالحة والتضييق على الرئيس محمود عباس، أقول بلسان الواثق بالله وباسم الشعب الفلسطيني، أن قرار الشعب الفلسطيني ووحدة هي أقوى من أمريكا وإسرائيل، نحن ماضون بكل قوة لنحقق الوحدة الفلسطينية، لنقف شامخين أقوياء أمام الاحتلال، حق العودة حق مقدس لا بد للاجئين أن يعودوا إلى بيوتهم، الأسرى لا بد أن يفرج عنهم، والقدس عاصمة أبدية لدولة فلسطين".

وتابع: "نحن ماضون بالشعب الفلسطيني المجاهد الذي أبدع في كل شيء، في الصحة والسياسة والتعليم وكل شيء، وعلى رأسه في الجهاد والمقاومة، بارك الله في كل من أسهم في انجاح هذا الصرح الشامخ".

شكر للجهات الداعمة

وفي نهاية كلمته شكر بحر كل الجهات الداعمة للمشروع، والطواقم والكوادر التي أسهم في إنجازه، آملاً أن يكون في خدمة أبناء الشعب الفلسطيني كافة.

شارك د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني في حفل افتتاح مبنى الجراحات التخصصية في مستشفى الشفاء بمدينة غزة، بحضور رئيس الوزراء إسماعيل هنية، والعديد من الوزراء في الحكومة وعلى رأسهم وزير الصحة مفيد المخللاتي، والكوادر الطبية بمستشفى الشفاء ولفيف من المهتمين بالصحة والعمل الطبي.

إنجاز مهم

وأكد هنية أن مبنى وزارة الجراحات التخصصية الجديد يسجل إنجازاً في تاريخ وزارة الصحة في ظل معاناتها من حصار وأزمات متلاحقة، وأنهى هنية على دور المهندس الفلسطيني لما قام به من معجزة معمارية في ظل التضيق والمنع من إدخال مواد البناء والمعدات اللازمة للإنشاءات وعن قوة وصلابة الإرادة الفلسطينية، ليؤكدوا على صلابة العزيمة الفلسطينية، ولنوصل رسالة للمحتل بأن الإرادة الفلسطينية قوية لا تكسرهما أي قوة غير الله.

صرح حضاري

وقال بحر في كلمته أمام الحضور: "يشرفني أن أقف اليوم لنحتفل بهذا الصرح الحضاري الطبي، الذي يفتخر به شعبنا في ظل الحصار، وفي ظل الذكرى السادسة والستين للنكبة، تتوالى بشريات النصر والتحرير، ورحيل هذا الكيان الصهيوني المسوخ عن أرضنا، وبشريات النصر في هذه اللوحة الفنية الجمالية، التي جمعت بين الأطياف في غزة وفلسطين والعالم العربي والإسلامي، لنرى العالم العربي والإسلامي يتجسد بيننا على مستوى وزارة الصحة، كان المؤسس الأول لهذا العمل الدكتور رياض الزعنون، وكان هذا التأسيس بقدر الله حتى يأتي الدكتور باسم نعيم في حرب الفرقان فيقف شامخاً يعمل ليلاً ونهاراً من أجل المريض الفلسطيني، ثم يأتي الدكتور مفيد المخللاتي في

خلال جلسة خاصة عقدها

المجلس التشريعي يؤكد على رفض التوطين والتعويض وأن حق العودة

طال الزمن، داعياً الأمتين الع حقوق والثوابت الفلسطينية. وأشار إلى أن التوطين في أية شكل الظروف والأحوال ولا مؤكداً أن قبول التعويض عن الإسلام، ويعامل من يقبل التعويض سواء كان داخل فلسطين أو خارجها. ولفت التشريعي إلى أنه لعب مهماً في الدفاع عن حق عودة والقرارات وعلى رأسها قانون

أكد المجلس التشريعي الفلسطيني أن عودة اللاجئين الفلسطينيين قريبة أقرب من أي وقت مضى بإذن الله، وأن حق العودة هو حق مقدس وغير قابل للمساومة أو التنازل مهما كانت الظروف، مؤكداً أن مخططات تصفية حق العودة والتوطين والوطن البديل أضحت شيئاً من الماضي. وشدد التشريعي خلال جلسة خاصة عقدها الأربعاء (٢٠١٤/٥/١٤) بمناسبة الذكرى الـ ٦٦ للنكبة- بحضور رئيس الوزراء عدد من الوجاهة والشخصيات المجتمعية على أن حق عودتنا إلى ديارنا التي هجرنا منها هو حق فردي وجماعي، ولا يمكن التفريط به أو التنازل عنه أو المساومة عليه مهما

هنية: نكبة الشعب الفلسطيني هي نكبة للأمة الإسلامية بأسرها.. وقضية فلسطين كانت وستبقى القضية المركزية الأولى للشعوب العربية والإسلامية

د. بحر: عودة اللاجئين الفلسطينيين أقرب من أي وقت مضى.. والتشريعي لعب دوراً مهماً في الدفاع عن قضية اللاجئين وأصدر قانون حماية حق العودة



بحر وهنية أثناء جلسة التشريعي في ذكرى النكبة

الأقصى وتفاقم معاناة الأسرى وغيرها»، مضيفاً بالقول: «إن حماس لن تتخلى عن ثوابتها واستراتيجيتها (.)» إننا بحاجة إلى استراتيجيات عمل مشتركة تساعدنا على ترتيب البيت الفلسطيني، وتشكيل حكومة واحدة ومنظمة جامعة لنا جميعاً، مع وجود استراتيجية تحمي الثوابت وتضمن المقاومة بكافة أشكالها».

وحيا هنية جماهير الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، كما حيا المجلس التشريعي مؤكداً على كونه «حاضنة وطنية وسياسية لثوابت الشعب الفلسطيني منذ تشكيل الحكومة العاشرة حتى الآن، حيث انحاز لضمود الشعب الفلسطيني وللدفاع عن ثوابته وهو ما كلفه ثمناً باهظاً، كان من بينه استشهاد وزير الداخلية السابق، النائب سعيد صيام»، وليشدد على ضرورة «أن يتولى المجلس التشريعي دوره كاملاً».

وأعرب رئيس الوزراء عن تفاؤله بإمكانية تحقيق المصالحة في المرحلة المقبلة، مبرراً ذلك بالقول: «إن العوامل الخارجية التي عطلت المصالحة طيلة السنوات الماضية تتراجع و ضعفت بشكل كبير، ولذا يمكن أن تفرض الإدارة الفلسطينية الجامعة الآن نفسها على الجميع، في ظل وجود العديد من البوادر الإيجابية، ومن بيان ترحيب الاتحاد الأوروبي بالمصالحة (.)» إن مهمتنا كفلسطينيين ألا نعود للانقسام. وإنني من هنا أعلن التزام الحكومة الفلسطينية بكافة قرارات لجنة الحريات بالصفة وغزة، وقد اتخذنا العديد من القرارات لتهيئة المناخات لها كإفراج عن المعتقلين السياسيين وفتح المؤسسات وتكريس الحريات السياسية وأدعو الإخوة بالصفة إلى اتخاذ خطوات بالمثل».

كما نوه هنية إلى أن «جراح الشعب الفلسطيني لم تمت، رغم تواصل جرائم الاحتلال الإسرائيلي بحقه، من مذابح واعتقالات وإبعاد وتشريد، حيث ارتكب الاحتلال جرائم الحرب المتعددة بحق الشعب الفلسطيني»، مشيراً إلى

وشدد على أن هذا القانون باطل ومخالف لكافة المواثيق والاتفاقيات الدولية وخاصة اتفاقيات جنيف الدولية. ودعا بحر قوى المقاومة الفلسطينية إلى الرد العملي على هذا السعار القانوني الصهيوني الباطل عبر تكثيف الجهود لخطف الجنود الصهاينة وأسراهم من أجل أن يتم تبادلهم مع أسرانا البواسل في سجون الاحتلال وفقاً لاتفاقية جنيف، واستنهاض الطاقات الفلسطينية والعربية والإسلامية للدفاع عن المسجد الأقصى، والعمل بمختلف الوسائل على كسر إرادة وسياسات الاحتلال ضد شعبنا وقضيتنا.

وأكد بحر أن الاستمرار في حماية حقوق وثوابت شعبنا وعلى رأسها حق العودة، ورفض كل مخططات التحويل والتوطين والوطن البديل، لن يكتمل إلا بالاستمرار الجاد والعمل المخلص على إنهاء الانقسام وإنجاز المصالحة الوطنية وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي على أسس وطنية جديدة بهدف إرساء استراتيجية وطنية موحدة تكفل توحيد الصف الوطني الفلسطيني في مواجهة الاحتلال.

وعبر بحر عن الاستيثار بالخطوات الجادة في إطار السعي لتطبيق اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس، داعياً الأخ/ محمود عباس "أبو مازن" إلى سرعة الإعلان عن تشكيل حكومة التوافق الوطني ومسارة الخطى بشأن إنجاز بقية ملفات المصالحة، والعمل على إشاعة الحريات والوثام الاجتماعي وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإعادة تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، كما دعاه إلى اتخاذ إجراءات بوقف المفاوضات مع الاحتلال وعدم الرهان على أوهام التسوية التي شجبت فشلاً طيلة العقدين الماضيين.

هنية: متمسكون بالحقوق والثوابت

من جهته أكد رئيس الوزراء إسماعيل هنية في كلمته أن الحكومة الفلسطينية القادمة «لن تكون دستورية ما لم يتم عرضها على المجلس التشريعي للمصادقة عليها»، لافتاً إلى أنها ستخضع للرقابة والمتابعة من قبل المجلس.

وشدد هنية خلال كلمته بهذه المناسبة على «الاستمرار في التمسك بالثوابت والحقوق الشرعية الفلسطينية، وعلى رأسها المقاومة».

وقال هنية: «إن موقف المجتمع الدولي مهم، لكن الشعب الفلسطيني هو من يحدد المسار، حيث إنه قدم تضحيات جسيمة للحفاظ على ثوابته. وقد حلت علينا هذه الذكرى ونحن نمر بمناخات فلسطينية جديدة، حيث أردنا أن نقدم هدية لشعبنا وهي تحقيق المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام الفلسطيني (.)» ونحن الآن على أعتاب الإعلان عن تشكيل حكومة المصالحة الوطنية».

و أشار هنية إلى أن حركة حماس قد قررت اختيار خيار المصالحة «من منطلق الإرادة لإنهاء الانقسام الفلسطيني، وفي ظل رؤية المخاطر المحدقة التي تهدد مختلف القضايا الفلسطينية وعلى رأسها تهويد القدس واستهداف

الصهيونية والأمريكية، كما أصدر قانون تجريم وتحريم التنازل عن القدس وقانون حماية المقاومة، وسوف يظل عنواناً رائداً لحماية وحقوق ثوابت شعبنا والدفاع عنها بمختلف الوسائل الممكنة.

ولفت إلى أن العمل في مواجهة مخططات تصفية حق العودة ورفض التوطين والوطن البديل لم يكن عملاً نظرياً بحتاً، فقط امتزجت كلماتنا بالدماء التي روت ثرى هذه الأرض المباركة دفاعاً عنها وذوداً عن حقوق شعبنا، في تزاوج أصيل بين العمل السياسي الجاد والعمل المقاوم المثمر، مشدداً على أننا سنواصل من موقعنا ضمن السياسي الفلسطيني ضمان استمرار هذه المتلازمة الضرورية، وخصوصاً في ظل السعار الصهيوني الأمريكي لإعادة السلطة الفلسطينية إلى مائدة المفاوضات من جديد.

وأكد بحر أن مخططات تصفية حق العودة والتوطين والوطن البديل أضحت شيئاً من الماضي، فلن يجدوا من بين صفوف شعبنا من يقبل التنازل عن حق العودة، لأن التنازل عن حق العودة والقبول بالتوطين يشكل خيانة للوطن والشعب والقضية، ورْدَة عن الانتماء الوطني والعروبي، ولن يجد من يقترف إثمه ويتولى كبره مكاناً بين أبناء شعبنا.

وأضاف: «إن حلول الذكرى الـ ٦٦ للنكبة يتزامن اليوم مع حالة من السعار الصهيوني الذي يكتسب أشكالاً قانونية وتشريعية، فقد أقرت لجنة وزارية صهيونية قبل أيام مشروع قانون يمنع قطعياً الإفراج عن أسرانا البواسل في سجون الاحتلال ضمن أية صفقة تبادل قادمة، في ذات الوقت الذي طرح فيه حزب الليكود الصهيوني على الكنيست الصهيوني قبل يومين مشروع قانون لتقسيم المسجد الأقصى رسمياً بين المسلمين واليهود».

وأوضح أن لجوء الاحتلال إلى استدعاء مشاريع قوانين من هذا النوع يؤكد أن كيان الاحتلال يعيش مراحلها الأخيرة، وأن حال الهوس والتخبط والسعار أضحى سمة بارزة لكافة القرارات والسلوكيات التي تصدر عن الاحتلال ومؤسساته المختلفة.



د. بحر: العودة قريبة

وافتح د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الجلسة، موضحاً أن الصهاينة يحتفلون في مثل هذه الأيام من كل عام بتأسيس كيانهم المسخ على أنقاض فلسطين المسلمة فأقاموا كيانهم على أشلاء الشهداء وعلى طرد ما يقارب من ستة مليون مهاجر في الشتات.

وأضاف أن هذه الذكرى التي اعتاد البعض أن يجعل منها موطئاً لاجترار أحزان الماضي والبكاء على الأطلال تحولت لدينا بفضل الله إلى محطة للعمل الصادق المخلص في سبيل فلسطين وقضيتها العادلة، ونقطة انطلاق نجدد فيها العزم ونشدد الهمم ونستنهض الطاقات في إطار مواجهة المشروع الصهيوني والعمل على إزالة الآثار والوقائع والمخططات المرتبطة به، ونحيي الأمل في نفوس شعبنا بأن العودة قريبة أقرب من أي وقت مضى بإذن الله، وأن حق العودة هو حق مقدس وغير قابل للمساومة أو التنازل مهما كانت الظروف.

وتابع: «إننا في المجلس التشريعي وباسم شعبنا الفلسطيني نؤكد أن مسيرة الجهاد والكفاح والمقاومة التي امتدت على مدار العقود الماضية كانت أحد أهم الأسباب والعوامل الرئيسية التي أحبطت مخططات الاحتلال في فرض التوطين وإسقاط حق العودة لملايين اللاجئين الفلسطينيين، وأدركت في نفوس أبناء شعبنا روح التحدي والإصرار على كسر إرادة ومخططات الاحتلال والعودة إلى أرض الأباء والأجداد».

وأكد أن المجلس التشريعي لعب طيلة الأعوام الماضية دوراً مهماً في الدفاع عن حق عودة اللاجئين، وأصدر من القوانين والقرارات وعلى رأسها قانون حماية حق العودة ما يكرس حماية هذا الحق في وجه المحاولات السياسية المحمومة التي تستهدف شطبه وتصفيته إنفاذاً للأجندة



وجهاً وشخصيات مجتمعية لدى حضورهم جلسة التشريعي

ما في الذكرى الـ 66 للنكبة

عودة مقدس وغير قابل للمساومة أو التنازل مهما كانت الظروف

عربية والإسلامية للدفاع عن

بقعة من بقاع الأرض مرفوض
لو اجتمعت علينا كل الأمم،
أرضنا خيانة عظمى وردة عن
يض معاملة المرتد حياً وميتاً
أرجها.

طيلة الأعوام الماضية دوراً
اللاجئين، وأصدر من القوانين
ن حماية حق العودة ما يكرس

حماية هذا الحق في وجه المحاولات السياسية المحمومة التي
تستهدف شطبه وتصفيته إنفاذاً للأجندة الصهيونية والأمريكية.
ودعا التشريعي إلى ضرورة تحشيد اللاجئين في قطاع
غزة لمطالبة وكالة الغوث بالوفاء بدورها لمساعدة
اللاجئين وعدم تقليص المساعدات التي تقدمها للعديد منهم،
ومشاركتهم في اعتصاماتهم أمام مقرات الوكالة وفي
المسيرات السلمية التي يقومون بها لهذا الغرض، مطالباً
وكالة الغوث أن تفي بدورها في تقديم المساعدات للاجئين
ومساعدتهم بكل ما يمكن طبقاً لأسباب ومبررات وجودها التي
تتعلق بإغاثة اللاجئين.

**النائب دخان رئيس لجنة شؤون اللاجئين
بالتشريعي يؤكد أن حق العودة فردي
وجماعي وأن قبول التعويض عن أرضنا
خيانة عظمى وردة عن الإسلام**

**النواب يؤكدون أن مخططات تصفية حق
العودة والتوطين والوطن البديل أضحت شيئاً
من الماضي ويدعون الأمة للدفاع عن الحقوق
والثوابت الفلسطينية**



أن قضية فلسطين كانت وستبقى «القضية المركزية
الأولى للشعوب العربية والإسلامية، لأن نكبة الشعب
الفلسطيني هي نكبة للأمة الإسلامية بأسرها».

تقرير لجنة شؤون اللاجئين

من جهته تلا النائب عبد الفتاح دخان رئيس لجنة شؤون
اللاجئين في المجلس التشريعي
تقرير لجنته في الذكرى الـ
٦٦ للنكبة، وذلك حرفياً- على
النحو التالي:

عملاً بأحكام المواد (٦٠، ٦١،
٦٢، ٦٣) من النظام الداخلي
للمجلس التشريعي، ووفقاً لمهام
لجنة اللاجئين التي ناقشت
آخر التطورات على الساحة

الفلسطينية والعربية والدولية فيما يخص القضية
الفلسطينية وبخاصة مع حلول الذكرى الخامسة
والستين لنكبة فلسطين، ارتأت اللجنة أن تقدم للمجلس
التشريعي تقريرها لمناقشته وإقراره حول هذا الموضوع.
و سيتم عرض التقرير في عدة محاور مختصرة:

المحور الأول: نكبة فلسطين

لقد تعرض الفلسطينيون، خلال القرن الماضي - ولا
يزالون - لثاني أكبر عملية إبادة في التاريخ الإنساني، أما
عملية الإبادة الأولى فكان ضحيتها الأمم والشعوب الهندية
في القارة الأمريكية.

المحور الثاني: أسرارنا في سجون الاحتلال

لم يحدث في تاريخ الإنسانية، أن بقي الأسرى في السجون
عشرات السنين إلا أسرى الشعب الفلسطيني على أيدي
الاحتلال الصهيوني النازي الحاقق على كل شيء إنساني.
أففي سجون الاحتلال الصهيوني حوالي (٥٠٠) أسير
فلسطيني وعربي من كافة فئات المجتمع، يتوزعون على

(١٧) سجوناً ومعتقلاً ومركز توقيف وتحقيق.

ب-من بين هؤلاء الأسرى ٢٥٠ أسيراً من القدس والأراضي
المحتلة عام ١٩٤٨م و٤٠٠ أسير من الضفة الغربية و ٤١٠
أسرى من قطاع غزة و ٤٠ أسيراً من البلاد العربية. ومن
الأسرى ٢٠ أسيرة.

من بين الأسرى ١١ نائباً من نواب المجلس التشريعي تم
اختطافهم واعتقالهم، من هؤلاء ٩ نواب من كتلة التغيير
والإصلاح، واثنين واحد من فتح وهو القائد مروان
البرغوثي، والآخر من الجبهة الشعبية وهو القائد أحمد
سعدات ومحكوم ٣٠ عاماً، أما الوزير عيسى الجعبري
فمعتقل منذ يناير ٢٠١٤م. ولا بد أن نبذل كل الجهود
للقوف مع اخواننا الاسري المضربين عن الطعام وندعو
جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة لنصرة
المضربين عن الطعام ولتجريم وتجريم الاعتقال الإداري
لأنه مخالف كل المعاهدات الدولية والانسانية

المحور الثالث: حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى مدنهم وقراتهم التي هجروا منها:

أولاً : ينص القانون الدولي على حق العودة في:
١-في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة ١٩٤٨ م.
٢-في الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية
سنة ١٩٦٦ م.
٣-في المعاهدة الدولية لاستئصال أشكال التمييز العنصري
كافة.

٤-في البرتوكول الرابع من الاتفاقية الأوروبية لحماية
حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٥-في المعاهدة الأمريكية لحقوق الإنسان.
ثانياً: ينص القانون الإنساني على حق العودة في:
في المادة (٤٣) من ميثاق لاهاي بشأن قانون الحرب
ومعاهدة جنيف لعام ١٩٤٩ م

ثالثاً: وتنص الأمم المتحدة على حق العودة في:
١-في القرار رقم (١٩٤) بتاريخ ١١ ديسمبر عام ١٩٤٨ م
٢-في (٤٩) قراراً من قرارات الأمم المتحدة تأكيداً على
القرار (١٩٤).

٣-ورغم كل هذه القرارات الدولية والقرارات الأممية
فإسرائيل متغترسة والظلم لا يدوم ولا يفل الحديد إلا
الحديد.

المحور الرابع:

أرض فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين-
كل المسلمين- إلى يوم القيامة. أوقفها بعد فتحها الخليفة
الراشد عمر بن الخطاب، ووافق على ذلك صحابة رسول
الله صلى الله عليه وسلم، وأقرت ذلك الوقف المذاهب
الفقهية. وكذلك كل أرض فتحها المسلمون في عصر
صدر الإسلام، وأرض الوقف لا يسري عليها قانون التقادم.
أرضنا ليست للبيع أو السمسرة أو التنازل عنها أو التضييق
بها، أو قبول التعويض عنها والاعتراف بالاحتلال نوع من
التنازل والتضييق، والاعتراف يعني التنازل عن حوالي ٧٨٪
من أرض فلسطين التاريخية، ومن يمارس شيئاً من ذلك
يعامل معاملة المرتد حياً وميتاً، يفرق بينه وبين زوجته،
وعليها ألا تمكنه من نفسها، ولا يجوز التعامل معه، ولا
يصلى عليه عند موته، ولا يدفن في مقابر المسلمين. إلا أن
يتوب وتظهر توبته في أقواله وأعماله.

أرضنا أرض النبوات والرسالات، أرضنا أرض المحشر
والمُنشَر، أرضنا مجبولة بدماء الشهداء من صحابة رسول
الله صلى الله عليه وسلم وشهداء جيش صلاح الدين،
والشهداء من الشعب الفلسطيني والشعوب العربية.

المحور الخامس: القدس والمسجد الأقصى:

القدس مدينة عربية منذ حوالي ثلاثة آلاف سنة قبل
الميلاد، ثم كان تيه العبرانيين في الصحراء، ثم كان
دخولهم في هذه البقعة التي فيها القدس حوالي عام ١٠٤٩
قبل الميلاد، على يد داود وسليمان عليهما السلام، إلى
أن طردوا منها وأرسلوا إلى بابل بالعراق عام (٥٥٩) قبل
الميلاد.

أما مسجدنا المسجد الأقصى: فقد روى المحدثون عن
أبي ذر رضي الله عنه انه قال: "قلت يا رسول الله أي مسجد
وضع في الأرض أولاً؟ قال: المسجد الحرام. قال: ثم أي؟
قال: المسجد الأقصى. قال: كم بينهما؟ قال: أربعون
سنة" وهذا يدل على أن المسجد كان موجوداً قبل دوا
عليه السلام، وهذا ما ينفي فريسة اليهود وكذبهم بأن
المسجد الأقصى بني على أنقاض هيكل سليمان.

هذا المسجد الذي قد اجتمعت فيه رسل الله وملائكته
وصلى بهم رسول الله صلاة جامعة، والذي جعله الله قبلة
لرسوله صلى الله عليه وسلم والمسلمين معه، يناذي
المسلمين في كل بقاع الأرض ويستجير أغبيوتهم قبل أن
أهدم وتهدو القدس من حولي فهل من مجيب؟!!!

المحور السادس: مشكلة فلسطين:

قضية فلسطين هي القضية الوحيدة في العالم، التي قامت
منذ ثلاثة آلاف سنة ومازالت تقوم على أسس دينية
بالدرجة الأولى وأسس مادية بالدرجة الثانية، وأية
معالجة على غير ذلك مكتوب عليها الفشل والإخفاق
لا محالة. والتاريخ الماضي والحاضر شاهد على ذلك،
فالمحادثات والاتفاقيات واللقاءات والمؤتمرات وغير
ذلك من مسرات ومظاهرات وتحركات سلمية إلى غير
ذلك لا يجدي نفعاً في معالجة مشكلة فلسطين.

وعلياً أن لا ننسى الطاقة الكامنة، والقوة الدافعة
والانتصارات الباهرة في المعارك الحاسمة في تاريخ
العروبة والإسلام من القادسية واليرموك وحطين وعين
جالوت إلى بور سعيد والجزائر والعاشر من رمضان
(العبور) كانت صيحة الحرب فيها دينية مقدسة ... الله
أكبر، وصيحة الحرب هذه هي الدواء الشافي لمعالجة
مشكلة فلسطين.

المحور السابع: التوصيات:

١-الاحتلال متفطرس، ولمواجهة هذه الغطرسة، فعلى كل
فصيل مقاوم أن يخصص من عناصره وحدة تتخصص
لتحرير الأسرى بكل الوسائل، والتخصص يأتي بالإبداع،
فوحدة الانفاق أبدعت وأثمر ابداعاتها، ووحدة التصنيع
أبدعت وأثمر ابداعاتها، ووحدة تحرير الاسرى ستبدع بإذن
الله ونري ابداعاتها.

٢-أرض فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال
المسلمين- كل المسلمين- إلى يوم القيامة، أوقفها بعد
فتحها الخليفة الراشد عمر بن الخطاب ووافق صحابة
رسول الله على ذلك، وأقرت وقفيتهما المذاهب الفقهية،
وكذلك كل أرض فتحها المسلمون في عصر صدر

الإسلام فهي وقف إسلامي.

٣-قضية فلسطين دينية مقدسة في المقام الأول، وأية
معالجة لها لا تكون على أساس ديني بالدرجة الأولى
وأسس مادية بالدرجة الثانية مكتوب عليها الإخفاق لا
محالة، والتاريخ الماضي والحاضر شاهد صدق على ذلك.

٤-مقاومة الاحتلال حق أقرته الشرائع السماوية والقوانين
الوضعية وبكل الوسائل الكفيلة بطرد الاحتلال.

٥-حق عودتنا إلى ديارنا التي هجرنا منها حق فردي
وجماعي، لا يمكن التضييق به أو التنازل عنه أو المساومة
عليه مهما طال الزمن والأيام دول.

٦-التوطين في أية بقعة من بقاع الأرض مرفوض في كل
الظروف والأحوال ولو اجتمعت علينا كل الأمم، وقبول
التعويض عن أرضنا خيانة عظمى وردة عن الإسلام،
ويعامل من يقبل التعويض معاملة المرتد حياً وميتاً سواء
كان داخل فلسطين أو خارجها.

٧-أرضنا ليست للبيع ولا للسمسرة، فمن باع أو سمسر،
أو نسق أمنياً أو تعاون أمنياً حفاظاً على أمن الاحتلال، أو
تجسس على أبناء شعبه لصالح الاحتلال أو مع الاحتلال
فهو مرتد عن دين الإسلام يعامل معاملة المرتد حياً وميتاً
إلا أن يتوب وتظهر توبته في أقواله وأعماله.

٨-القدس والمسجد الأقصى والمقدسات أمانة في أعناق
الجميع عرباً ومسلمين، كل بمقدرته وإمكاناته، قبل أن
يهدم المسجد الأقصى وتهود القدس وتنتهك المقدسات.

٩-نحن مع المصالحة ولنسنا مع التنسيق الأمني مع
الاحتلال، نحن مع المصالحة ولنسنا مع تبادل الأدوار مع
الاحتلال في ملاحقة المقاومين، نحن مع المصالحة ولنسنا
مع الاعتقال السياسي ونحن مع المصالحة على أسس
تحفظ حقوق الجميع، بحيث لا يظف أحده على أحد ولا
يتجسس أحد على أحد لصالح الاحتلال، فالتنسيق الأمني
والتعاون الأمني واللقاء الأمني والاجتماع الأمني وما
شابه ذلك من سميات كل ذلك نرفضه جملة وتفصيلاً.
المقاومة السلمية أسلوب المهازيل وتهيء للاحتلال زرع
المستوطنات بالمئات.

وبالنوايا الطيبة المخلصة لدينها ووطنها من جميع
الأطراف تكون المصالحة متناسقة مع سنن الكون
ونواميس الوجود ويكتب لها البقاء.

١٠-لا بد من التواصل مع أهلنا في الشتات ما أمكن، وتبادل
الأفكار لتوحيد المواقف في مختلف القضايا التي تهم
الشعب وتخدم القضية، ولا يسعنا إلا أن نقول أهلنا في
سوريا لكم الله، ونسأله سبحانه وتعالى أن يحفظكم من
كل مكروه وأن يلطف بكم وأن يعيدكم إلى وطنكم
فلسطين سالمين.

١١-لا بد من تحشيد اللاجئين بقطاع غزة لمطالبة وكالة
الغوث الوفاء بدورها لمساعدة اللاجئين وعدم تقليص
المساعدات التي تقدمها للعديد منهم، ومشاركتهم في
اعتصاماتهم أمام مقرات الوكالة ومشاركتهم في
المسيرات السلمية التي يقومون بها لهذا الغرض. ونحن
في لجنة اللاجئين بالمجلس التشريعي الفلسطيني نطالب
وكالة الغوث أن تفي بدورها في تقديم المساعدات
للاجئين وهذا دورها ولذلك أنشئت لغوث اللاجئين
ومساعدتهم بكل ما يمكن.



للوصل للمسجد الأقصى ليقاوم أبناء الضفة هذا الاحتلال بكل ما يملكون من أدوات بسيطة ، بالحجر أو بالسكين وإن عجزوا أو أحيل بينهم وبين امتلاك السلاح".وشددت على ضرورة بذل جهد دولي حقوقي لملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة على جرائمهم. وختمت بالقول: "أسجل في ذكرى ٦٦ للنكبة التحية لأبناء شعبنا الفلسطيني في كل مكان وفي كل أماكن تواجده وأخص بالذكر هنا الصامدون في باحات المسجد الأقصى يذودون عن كرامة الأمة العربية والإسلامية والمزارعون في أرضهم في الثماني والأربعين الصامدون ، إلى أسرارنا البواسل الذين يخوضون معركة شرسة مع هذا الاحتلال ، إلى أبناء شعبنا في كل أماكن الشتات واللجوء".

النائب سالم سلامة



من جهته قال النائب سلامة إن "ذكرى النكبة السادسة والستين التي مرت على شعبنا وعلى أمتنا العربية والإسلامية حيث حديث النكبة في غفلة من أمتنا الإسلامية وتفرق من أمتنا العربية ، إن المصالحة وإنهاء الانقسام هو أفضل ما

تقوم به نحن في أرض الإسرائ والمعرع خاصة الشعب الفلسطيني في ذكرى النكبة التي قتل فيها شعبنا ورجالنا وطرده منها أبائنا وأجدادنا على يد عصابات الهاجانا وشتيرون وغيرها من العصابات".

واعتبر النائب سلامة احتلال فلسطين وإقامة الكيان الصهيوني قرصنة مسلحة في العصر الحديث لم يحدث مثله في تاريخ الإنسانية مطلقاً أن احتلت أرض وطرده منها شعبها وحل محله أناس من خارج بلاد ليسكنوا بدلاً منهم ثم يقال ويعلن إنها أرض بدون شعب لشعب بدون أرض ثم يزعمون أن الكبار يموتون والصغار ينسون.

وقال: "إن عدونا مجرم لا يعبأ بشعبنا ولا بأمتنا العربية والإسلامية ولكنه يعبأ بالقوة فقط، وإن تنصل العدو من إطلاق سراح أسرارنا في الدفعة الأخيرة يدل دلالة قاطعة لمن يؤمن بالمفاوضات فقط على أن العدو لا عهد له ولا ميثاق وإن صفقة وفاء الأحرار هي العنوان وفي المنوال الذي يجب أن ينسج على خيوطه لتحرير جميع أسرى شعبنا البطل" ، وأكد أن قضية اللاجئين هي محور قضية فلسطين وجوهرها وكل حل لا يعيد اللاجئين إلى ديارهم ومدنهم وقراهم لن يكتب له النجاح.

وتابع: "نقول لأهلنا في الشتات في جميع أنحاء تواجد الفلسطينيين لن تطول هجرتكم وإن ميعاد العودة قد اقترب، وإن شعبنا الذي بدأ انتفاضته بالحجر والسكين ووصل به الأمر إلى صاروخ M٧٥ ليؤكد على قرب العودة بإذن الله تعالى وأخيراً نقول للصهاينة إن ظلمكم لن يدوم واغتصابكم لن يطول فليس لكم إلا إحدى اثنتين إما الهروب والرجوع إلى الأماكن التي جئتم منها قبل أن تتمكن منكم وإما أن تدفنوا في هذه الأرض لأنها لا يمكن أن ينس شعبنا جرائمكم ومجازركم".

النائب يوسف الشرافي



بدوره شدد النائب الشرافي على ضرورة إحياء الذاكرة الفلسطينية بكل ما لحق بشعبنا من مأساه والألم وويلات حتى يمتد الشعور بالمسئولية والواجب والتمسك بالحقائق إلى الأجيال ولهذا حقيقة نتقدم بالشكر إلى حكومتنا الفلسطينية وبخاصة وزارة

التربية والتعليم التي تؤكد على هذه الثوابت .

كما شدد على ضرورة التأكيد على أبناء الأمتين العربية والإسلامية بل وعلى أحرار العالم بضرورة صمود الشعب الفلسطيني الذي يمثل رأس الحرب في الدفاع عن شرف الأمة وعلى رأسهم أهلنا في القدس كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في جزء من الحديث فليعبث إليه بزيت السبرج في قتاديله من فعل ذلك كان كمن آتاه إلى الذين ينون المجيء إلى المسجد الأقصى من العرب المجيء الحقيقي هو مجي الفاتحين لا ختم الجوازات من العدو الصهيوني .

وعبر عن رفضه التخلي عن الأرض بالتواطين أو التنازل عن شبر من أرض فلسطين أو حتى بالاعتراف

النائب جميلة الشنطي



إلى ذلك قالت النائب الشنطي إن "ذكرى النكبة والشعب الفلسطيني يمر بأصعب الظروف سواء في داخل فلسطين المحتلة حيث الحصار والتهميد للمقدسات والتدمير لكل شي وفي مخيمات اللجوء في سوريا حيث تطال الجميع منذ ست وستون عاماً حتى أولئك الذين يعيشون بعيداً عن المواجهة والأحداث خارج فلسطين".

وتابعت: "هذه النكبة والتي استمرت على مدى الأجيال هي ليست مثل النكبات التي تعرضت لها الشعوب الأخرى رغم أننا لا زلنا نعيش تداعياتها وبصورة أشد، وأن الأكثر إيلاماً لنا وألماً في ذكرى النكبة يتمثل في ظلم المجتمع الدولي وتنصله من الاعتراف بحقوق شعبنا الفلسطيني على أرضه ووطنه وانحياز المجتمع الدولي لنيل رضا الصهاينة".

وشددت النائب الشنطي على حق شعبنا الفلسطيني في عودته لأرضه، هذا الحق الفردي والجماعي والغير قابل للتصرف وهو الحق المقدس وليس من حق أحد التنازل عنه أو المساومة عليه تحت أي ظرف من الظروف.

واعتبرت النائب الشنطي أن النكبة هي عملية قرصنة شهدتها التاريخ القديم والمعاصر حيث تم تهجير شعب بأكمله وسرقة أرضه وماله وممتلكاته والأشد إيلاماً لنا أن هذا الكيان يحظى باعتراف المجتمع الدولي وعضوية المؤسسات الدولية بأكملها والشعب الفلسطيني لم يعترف به، وشددت على أن حقوق اللاجئين الفلسطيني وحقوقهم في العودة إلى موطنهم مع التعويض عن كل ضرر أصابهم لا يسقط بالتقادم ولا يجوز لأحد أن يقاوض على ذلك.

وقالت: "إن أي إجراء ينتقض من هذه الحقوق وهو غير شرعي وغير قانوني وفي هذا السياق فإن هيئة الأمم المتحدة مطالبة بإلغاء عضوية الكيان من جميع مؤسساتها، وأن تقوم بدورها بتوفير الحماية للاجئين وتقديم المساعدة لهم إلى حين عودتهم".

ومضت تقول: "لكن هذا الشعب الذي تجاوز المحنة وتجاوز الألم ولازال يقاوم ولازال يصبر على عودته والتمسك بثوابته فإننا في هذا اليوم نقدم التحية لشعبنا الصامد في كل مكان في فلسطين وفي الشتات ونقدم التحية إلى الأسرى في سجون الاحتلال وهم يدافعون عن القدس والمسجد الأقصى، تحية إلى كل حر في أمتنا العربية والإسلامية الذين لا يبخلون بتقديم الدعم والتأييد لشعبنا، التحية للمقاومة الفلسطينية والتي يعول عليها لاسترداد حقوقنا".

النائب هدى نعيم



أما النائبة نعيم فقالت إن المحادثات والاتفاقيات واللقاءات والمؤتمرات وغير ذلك ومسيرات ومظاهرات والتحركات السلمية إلى غير ذلك لا يجدي نفعاً في معالجة مشكلة فلسطين، فالمظاهرات والمسيرات والمؤتمرات والجهد الشعبي هم لتوعية

الأجيال الفلسطيني والعربية والإسلامية وأيضاً الشعوب الصديقة بالقضية الفلسطينية مهم لتحشيد جماهير وأصدقاء فهم أيضاً لفضح جرائم الاحتلال وكشف زيف روايته مما يؤدي لتآكل الدعم الدولي وإحراجة أمام أصدقائه".

وأضافت: "لا بد أن تسجل هنا في تقريرنا شكر وتقدير لكل الجهود التي تبذلها العديد من الحملات الدولية واللجان الشعبية والمؤسسات الوطنية الفلسطينية والدولية في هذه الأيام وفي هذه الأوقات في هذا الجهد بهذا المجال بالذات تلك التي تكرر حق العودة والتمسك فيه في وجدان الأجيال داخل فلسطين وخارجها".

وشددت على ضرورة أن تكون هناك انتفاضة ثالثة في غزة والضفة بالتوازي مع هذا الجهد مع معاناتها مع ما نبدله نحن في فلسطين في سبيل اقتلاع هذا الاحتلال من أرضنا ، وتابعت "لا بد ألا تدع الاحتلال وقطعان المستوطنين أن يهدا لهم بال في أي شارع أو منطقة تماس أو حواجز ذات التي توضع لمنع المصلين

أن ميثاق روما لمحكمة الجنايات الدولية لخص جرائم الحرب والجرائم الدولية إلى أربع جرائم وهي جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة جماعية وهذه متفق عليها في اتفاق روما والرابعة هي جرائم العدوان وهذه مختلف عليها لكنها تعتبر أيضاً جريمة.

وأكد أن الاحتلال ارتكبت كل الجرائم المتفق عليها وحتى المختلف عليها ارتكبتها بحق أبناء الشعب الفلسطيني كل الجرائم فهو ارتكب جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية وجرائم العدوان بل تعد ذلك إلى مذابح ومجازر وتشريد شعب بكامله طالت الشجر والحجر والبشر والمقدسات لا زال الاحتلال يرتكب هذه الجرائم.

وتابع: "صدرت قرارات من الأمم المتحدة ومجلس الأمن بإدانة هذه الجرائم وفي حق العودة لوحده صدر أكثر من ١١٤ قرار أممي فهو حق شخصي وجماعي وقانوني وسياسي واجتماعي وحق سابق لا يمكن التنازل عنه ولا يسقط بالتقادم ولا بمرور الزمن"، وشدد على أن جرائم الاحتلال مكتملة الأركان وهي جرائم مكتملة بكل الأوصاف وجرائم مركبة ومستمرة.

وأوصى بضرورة تفعيل هيئة رصد وتوثيق جرائم الاحتلال، وقال: "لدينا حوالي ٨٥٠ ألف فلسطيني دخلوا سجون الاحتلال كل فلسطيني دخل سجون الاحتلال يعتبر جريمة حرب ارتكبه جريمة ضد الإنسانية، المفروض أن توثق غير المجازر التي ارتكبتها الاحتلال واستمرار الاحتلال وجرائم تهويد القدس وتشريد أبنائنا في الخارج كلها جرائم تستحق أن توثق تمهيدا لجلب قادة الاحتلال ومحاكمتهم أمام محكمة الجنايات الدولية".

وطالب المسؤولين الفلسطينيين بعد الانضمام إلى الكثير من المنظمات الدولية بملاحقة ومحكمة الاحتلال كمجرمين حرب، وأن يسارعوا إلى توثيق هذه الجرائم وتقديمها إلى محكمة الجنايات الدولية لمحكمتهم كمجرمين حرب وإنهاء الاحتلال عن أرضنا فلسطين. ومضى يقول: "على جامعة الدول العربية والمسلمين في العالم وعلى المستوى الرسمي والمؤسساتي والحقوقي والإنساني والشعبي العمل على إنهاء الاحتلال لفلسطين كل فلسطين وإيقاف مهزلة التنازل عن أرضنا ومقدساتنا في مفاوضات عبثية ضرورة جلب المجرمين من صهاينة ومن عاونهم وسهل لهم ارتكاب هذه الجرائم بحق الشعب الفلسطيني لمحاكمتهم أمام المحاكم الشعبية والوطنية والدولية".

النائب صلاح البردويل



أما النائب البردويل فثمن تقرير لجنة شؤون اللاجئين الذي تعرض لأصول وجوهر القضية الفلسطينية وحق الفلسطيني وقضية اللاجئين الفلسطينيين وإبعاد الإنسان عن أرضه، وأكد أن قضية اللاجئين هي قضية وهي جوهر القضية الفلسطينية، وذلك لاعتقادنا بأن

الإنسان هو الأكثر قدسية على هذه الأرض ولأن الحقوق التي وهب الله سبحانه وتعالى لهذا الإنسان الفلسطيني ترتبط قدسيته بقدسية الأرض قدر الله له أن يعيش عليها. وأشار إلى أن طرد الفلسطيني من أرضه جريمة مركبة لأنها تفريق بين الإنسان والأرض ، ولما لذلك من قيمة فإن الثمن الذي يجب أن يدفع مقابل هذه العودة هو ثمن غالي لا يدفعه إلا الرجال وهم راضون كل الرضا، وأكد أن حق العودة هو حق مقرر في كل القوانين والمواثيق الدولية لا ينبغي فتح المجال لوضعه على طاولة مفاوضات أو حتى على أجندة التفكير والمشاورة والمناقشة فهو خارج كل النقاشات.

وشدد على ضرورة الإعداد الجيد الذي يبدأ بتحشيد الإنسان الفلسطيني مروراً بتحشيد الأمة العربية والإسلامية وبكل الوسائل القانونية والاقتصادية والعسكرية والإعلامية والسياسية، وقال: "لا بد بأن نعمل بكل هذه الوسائل لتحقيق هذا الهدف، لا بد أن نضع في اعتبارنا كسحب فلسطيني وكامة إسلامية أن تستعد لدفع الثمن غالياً وذلك لأن تحقيق حق العودة تحقيق عودة اللاجئين إلى بيوتهم التي هجروا منها في ظل هذا التوازنات الدولية يجب أن يدفع الثمن فيه غالياً ولكن على العالم أن يدرك أننا سندفع العدو الصهيوني ثمناً أغلى من كل ما دفعناه وسيدفع الثمن عن كل لحظة عذاب عاشه الفلسطينيون في أرض المنافي والإبعاد".

مداخلات النواب

النائب مروان أبو راس



فقد لفت النائب أبو راس إلى أن مشكلة الشعب الفلسطيني بدأت منذ نهاية القرن التاسع عشر وما زالت معاناة شعبنا الفلسطيني مستمرة، وقال: "قامت الدول الغربية بزرع المهجرين اليهود في أرضنا والعمل على طرد الشعب الفلسطيني من أرضه بين

أمرين الوعد والوعيد ، والوعد لحياة ملؤها الرفاهية في خارج فلسطين ، والوعيد لمن تبقى أو رفض الخروج بأنه سيلقى مصيراً كمصير أهلنا وشعبنا بدير ياسين وكفر قاسم".

وأشار إلى أن العالم الغربي شريك باستبدال شعب بشعب، متسائلاً عن دور الأمة العربية وكذلك الجامعة العربية، وتابع متسائلاً: "ماذا تنتظر الأمة العربية على هذا الشعب إلى متى ستبقى الحكومات العربية تتفجر ؟ إلى متى ستبقى البرلمانات العربية تتفجر؟ إلى متى ستبقى الشخصيات الكبيرة في الأمة العربية الملوك والرؤساء إلى متى سيبقى هؤلاء يتفرون ؟ إلى متى سيبقى العالم العربي والإسلامي يتفجر على أنينا ووجعنا وتبعثرنا في الدنيا؟

وطالب الأمتين العربية والإسلامية أن تقوم بدورها ومسئولياتها تجاه شعب وقضية فلسطين التي هي قضية الأمة كلها، مشدداً على أن شعبنا لن يعترف بإسرائيل، ومضى يقول: "إن الاعتراف بدولة الاحتلال على أرض فلسطين جريمة كبيرة وجريمة دينية ووطنية وإنسانية وأخلاقية وقومية".

وناشد النائب أبو راس الحكومة اللبنانية بحماية اللاجئين الفلسطينيين الهاربين من سوريا بسبب القصف وأن تخفف عنهم بدلاً من طردهم من أراضي لبنان ومضاعفة ويلاتهم ومأساتهم، وتابع: " نناشد أهلنا في لبنان أن يعيدوا النظر في سياساتهم مع الشعب الفلسطيني الذي يأتي إلى لبنان مستجيراً من نيران الصراع الدائر هناك في سوريا".

النائب إسماعيل الأشقر



من جهته أكد النائب الأشقر أن إعلان قيام "دولة" الاحتلال المسماة "إسرائيل" باطل لأنها أقيمت على أنقاض شعب شرد ودمر وهلك وقتل وطرده من أرضه ومقدساته، وتابع: "وما بني على باطل فهو باطل"، محملاً الاحتلال كل جرائم الحرب التي ارتكبتها عبر عشرات السنين ضد شعبنا وأرضه ومقدساته.

كما شدد على أن حق العودة هو العمود الفقري للقضية الفلسطينية لتعود الحقوق إلى أهلها وتزول دولة الباطل دولة الاحتلال الصهيوني .

وأكد على أن حق العودة يعني عودة اللاجئين والمشردين والنازحين إلى ديارهم وبيوتهم وقراهم التي هجروا منها قسراً وظلماً مع تعويضهم عن الفترة التي قضوها خارج ديارهم وهو حق ديني وتاريخي وأبدي وقانوني وفردى وجماعي ولا يملك أياً كان أن يتفاوض أو يتنازل عنه فهو لا يسقط بالتقادم مهما طال الزمن أو قصر .

وثن النائب الأشقر مواقف حركة المقاومة الإسلامية "حماس" الحريصة على المحافظة على الحقوق وثوابت شعبنا الفلسطيني والتي بذلت من أجل ذلك الغالي والنفس، وطالب الكل الوطني بتحشيد كل طاقاته وجهود شعبنا الفلسطيني وقواه ضد الاحتلال والإرهاب الصهيوني المستمر في تهويده للقدس، فضلاً عن تعذيب أسرارنا البواسل الذين يخوضون الإضراب عن الطعام والذي مضي عليه أكثر من ٢١ يوماً.

كما طالب أمتنا العربية والإسلامية وكل أحرار العالم بنصرة شعبنا وقضيتنا العادلة ودعم مقاومتنا الخيار الإستراتيجي لقضيتنا بالمال والسلاح والدعم السياسي والإعلامي حتى يتمكن شعبنا من تحقيق أهدافه وتقرير مصيره وطرده الاحتلال من أرضه ومقدساته.

النائب محمد فرج الغول



بدوره لفت النائب الغول إلى

توثيقاً لحياة النائب الراحلة أم نضال فرحات

المجلس التشريعي ينظم

حفل توقيع رواية «سنبله وسيف»



الذي سيأتون، لنقول للعالم أننا حضاريون وأنها تقدم كل ما نملك لنضعه بين إخواننا خدمة لهذا الوطن، والمجتمع الفلسطيني».

ووجه بحر في نهاية كلمته الشكر الجزيل لكل من أسهم وعمل وشارك في هذا الاحتفال البهيج وخص بالذكر الرواي وزير العدل، والأستاذ الدكتور عبد الخالق العف الشاعر والناقد، والنائب هدى نعيم، والأكاديمي نهاد الشيخ خليل.

من ناحيته الدكتور عطا الله أبو السببح كاتب الرواية قال: «شرفني المجلس أن اكتب رواية عن أم نضال فرحات، وجدت نفسي سأجسد أم نضال كرمز للشعب الفلسطيني الذي لم يترك البندقية منذ وعد بلفور حتى الآن، ومررنا بدماء كثيرة وجرحى وسجون ومبعدون، رغم أن شعبنا هو الذي قدم أسمى صور البطولة والثبات على أرضه».

وتابع قائلاً: «أم نضال أكبر من أي قيمة وهي الوطن والقضية، وبالتالي يطلق اسمها على وطننا الذي افتدته الأرواح، وهي تمثل نموذجاً فريداً في العالم بأن ترسل ولدها استشهادياً لتحمي الأرض والوطن».

وشدد الوزير أبو السببح أن شعب فلسطين لا يمكن أن يتنازل عن الوطن للمجرمين، المجلس قدم للأمة تاريخ ونموذج فريد للمقاومة في العالم من خلال توثيق سيرة أم نضال فرحات، وأن الاعتراف بإسرائيل باطل ولا يمكن إلا أن تكون فلسطين لنا».

أما الشاعر والناقد الدكتور عبد الخالق العف فعلق عليها قائلاً: «الرواية من أوسع الأجناس أثراً، وهي حكاية تروي أحداث مترابطة متماسكة، وتعكس الموقف والرؤية في سرد روائي محكم، هذه الملحمة الروائية سنبله وسيف هي توثيق تاريخي لحقبة مهمة من جهاد شعب فلسطين منذ النكبة وتجسيد فني لسيرة النائب أم نضال فرحات، لتكون نموذجاً يحتذى في التضحية والبذل».

من ناحيتها شكرت ابنة النائب أم نضال فرحات السيدة إيمان فرحات المجلس التشريعي على تكريمه لأُمها، وإصدار أعمال تتحدث عنها وعن تضحياتها وفاءً لها، وقالت: «من كان يحب أم نضال فليسر على دربها ويعلي رواية «لا إله إلا الله» التي عملت على إعلانها، لا بالشعارات بل بالأفعال».

وفي نهاية الحفل كرم النائب الأول للمجلس التشريعي د. أحمد بحر المشاركين في إنجاز الرواية، وقام بالتوقيع وهو وزير العدل الكاتب والروائي د. عطا الله أبو السببح على الرواية لجمهور الحضور.

نظم المجلس التشريعي الفلسطيني حفل توقيع رواية «سنبله وسيف» في توثيق لمسيرة حياة الراحلة النائب أم نضال فرحات، وذلك في فندق الكومودور بحضور عدد كبير من نواب المجلس التشريعي والمسؤولين وقادة الرأي وممثلي الفصائل الفلسطينية.

وفي كلمته أمام حضور الحفل استذكر د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي النائب أم نضال فرحات، وأعمالها، قائلاً: «حينما نتحدث عن الأخت أم نضال فرحات، نتحدث عن موسوعة من القيم وموسوعة من الأخلاق والتضحية والفداء، موسوعة من الآمال، موسوعة في فن التعامل والشهادة وحبها للمساكين، وحبها للمجاهدين، وحبها للرباط مع المجاهدين، كانت بحق أسطورة العصر ولا أعالي إن قلت ذلك، لما حفرته في قلوب الكثيرين من أبناء شعبنا وأمتنا العربية والإسلامية». وأشاد النائب الأول بقلم صاحب الرواية الوزير والأديب عطا الله أبو السببح الذي بدأ في هذه الرواية من ميلاد أم نضال حتى الفراق، وشملت روايته أحداث النكبة، وشدد بحر: «ما أتصور فيما قرأت كتب أحداً هذه المعاني وأعطى هذه الصورة الجمالية المؤلمة عن النكبة في قلوب الفلسطينيين كما نقشها الكاتب بريشته الجميلة».

وأضاف بحر: «هذه المرأة المجاهدة التي وهبت نفسها لله سبحانه وتعالى، وقدمت ثلاثة شهداء من أبنائها قدمتهم بكل صدق وإخلاص لتلقى بهم وجه الله سبحانه وتعالى، وتعلم من بعدها كيف يكون الجهاد والتضحية، أم نضال علمتنا كيف تنفق مالها كله في سبيل الله، علمتنا كيف تطلق الصواريخ على العدو الصهيوني، ولا يوجد برلمانية على مستوى العالم مثل أم نضال بتضحياتها، هذا اليوم ومنذ وفاتها واستشهادها كنا نتطلع لعمل شيء يليق بها وفاء لها لما قامت به».

واعتبر بحر أن هذه الرواية جزء من الإكرام للنائب المجاهدة أم نضال وأبنائها البررة الشهداء الثلاثة وأولادها الذين على طريقها، لأنها علمتهم كيف تكون التضحية والفداء، وأوضح أن هذا عمل يعد وفاءً وتضحية وشموخ لهذه المرأة المجاهدة.

وأكد بحر أن شعبنا الفلسطيني لن ينهزم ولن ينكسر، حتى تحرير فلسطين، وسيبقى على طريق المجاهدين أمثال أم نضال فرحات، وأضاف: «يأتي توقيع الرواية وإخراجها إلى النور في ظل المصالحة الفلسطينية التي يتأهب إخواننا في الحكومة الفلسطينية بتسليم وزاراتهم لإخوانهم

والحركة والتضييق على الحرية إلا أن ٩٦ ٪ من اللاجئين لازالوا يصرون على حق العودة، وهذا الرقم هو خلاصة ٢٠ استطلاع رأي عام عملتها مراكز حول قضية حق العودة للاجئين الفلسطينيين».

وأكد أن الحصار الذي يتعرض له شعبنا منذ أكثر من سبع سنوات من العدو والصديق لم يكن ليركع الشعب الفلسطيني وهو يتثبت وهو لا زال يتثبت بكل ما لديه بأرضنا ومقدساته، إن العدو رغم قوته إلا أنه في تراجع وانهازم أمام مقاومتنا الباسلة وإرادة النصر. "وما نراه في هذه المرحلة من صعوبة وحصار خانق أن هو إلا حلقة الليل قبل بزوغ الفجر والنصر بإذن الله تعالى هو قاب قوسين أو أدنى".

النائب خميس النجار



بدوره قال النائب النجار "نحن نمر منذ ستة وستون عاماً بنكبات متعددة ومستمرة وليست نكبة واحدة متسائلاً: " أليست اتفاقية باريس الاقتصادية وأوسلو وما تربت عليها من اتفاقيات تكريس والفلسطينية؟ أليس حصار غزة والحروب التي شنت عليها ومحاربة المقاومة التي هي السبيل الوحيد لتحرير الأرض والإنسان".

وأضاف: "أليس هذا من تكريس وتأكيد استمرار النكبة؟، أليس التنسيق الأمني على أرض فلسطين والسياسي نكبة؟ عندما يقف مندوب فلسطين مع مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة للحديث عن أن غزة ليست منكوبة أليس أيضاً استمرار للنكبة التي تمر علينا ذكرها لهذا العام؟".

وطالب النائب النجار بضرورة انتفاض شعبنا في كافة أماكن تواجد في وجه العدو الصهيوني والمجتمع الدولي الذي يتحمل المسؤولية الكاملة عن نكبة شعبنا الفلسطيني البطل، منوها بضرورة إيجاد واقعة مظاهرات اعلامية وثقافية في دول العالم لتعريف احرار العالم بتفاصيل مأساتنا متمثلة بتشريد اهلنا البطل من أرضه ومدنه وقراه في العام ١٩٤٨م.

الحاج حسن حسين صرصور - ممثل اللاجئين



من جهته أشار صرصور في كلمته إلى أن قيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين المغتصبة يعتبر عدوان مستمر وليس دولة كما يقولون وكما يسمونها هي ليست دولة إسرائيل بل هي كيان صهيوني ومن خلال تزوير التاريخ وطمس الحقائق يروج على أنه دولة ولذلك يجب أن نقول بأنه كيان صهيوني غاصب للأرض لأنه اغتصب الأرض وطر شعبها منها.

وقال: "إن الكيان الصهيوني عدوان مستمر يجب أن نعمل بالمقاومة الإستراتيجية على إزالته ودحره عن أرضنا ولا ننتظر إذا اعتدى علينا أن نرد عليه، لذا يجب أن نبادر نحن لكي لا ينأم مستوطن واحد ليليه واحدة في أرضنا المغتصبة".

ولفت أن النكبة هي الكبيرة الأولى في التاريخ بشكلها الذي حصل نتيجة مؤامرة استعمارية صهيونية كبرى حصلت لأول مره بالتاريخ وقد استهدفت ليس فلسطين فقط إنما الأمة العربية والأمة الإسلامية، مؤكداً أن فلسطين أرض عربية وإسلامية إذا الأمتان مستهدفتان ولذلك على العرب والمسلمين والفلسطينيين طبعاً في مقدمة رأس الحرية أن يكونوا على استعداد تام لمواجهة هذا الكيان الصهيوني.

وشدد على أن قضية اللاجئين هي صلب قضية فلسطين وجوهرها وأن حق العودة أساس قضية اللاجئين والعودة هي الحل الأوحده، ويجب أن لا يفكر إنساناً فلسطينياً عربياً مسلم ولا حتى عربي مسيحي لأن المسيحيين أصلاً شركاء في كنيسة القيامة في القدس وهم مستهدفون أيضاً يجب أن لا يفكر فلسطينياً عربياً مسلم أن يعترف بأي شبر ولا ذرة رمل لهذا الكيان.

وقال: "العمل لتحرير فلسطين يجب أن تكون المقاومة برنامج استراتيجي وتوعية كاملة، وعلينا أن نتصل بجميع المؤسسات العربية والقوى العربية والإسلامية وقوى العالم.

وفي ختام الجلسة أقر المجلس التشريعي تقرير لجنة شؤون اللاجئين بالإجماع.

بهذا الكيان الغاصب الذي يسمى بإسرائيل، فإن الاعتراف هو اعتراف بحقه في الأرض في طرد الفلسطينيين من أرضهم وديارهم.

وقال: "إذا كان قرار ١١٤ يؤكد على ضرورة وجود عودة للاجئين إلى أرضهم وديارهم التي هجرو منها والتعويض على معاناتهم فكيف لفلسطينياً أو عربي أو مسلم أن يفكر بالاعتراف بهذا العدو المجرم".

وأوضح النائب الشرافي أن الشرائع السماوية والقوانين الأرضية أكدت على حق الشعوب المحتلة في مواجهة من احتل أرضها بكافة وسائل المقاومة، كما حذر في ذكره النكبة من المصطلح الذي يتداوله بعض الناس على مستوى شطري الوطن ويقصد الضفة وغزة فإن الضفة وغزة هي جزء عزيز من أرض فلسطين ولكنها لا تعني فلسطين كلها.

النائب يونس الأسطل



إلى ذلك قال النائب الأسطل "إن الإسلام اعتبر الإخراج من الديار والقتل سيان ما يعني أن تهجير كان جريمة تشبه جريمة الإبادة ولما كانت الحرب علينا حرب دينية بالدرجة الأساسية بدليل قوله تعالى (ولا يزالون يقاتلونكم

حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا) فإن حقيقة النكبة ليس ضياع فلسطين إنما ضياع الدين ثم بعقيدة الوطنية لسلخها من بعدها العربي، فضلاً عن نشر الأفكار الاشتراكية والإلحادية أو حتى نشر الهماله والعمالة والفواحش حتى الثمالة ذلك بأن الناس بلا دين أنعام وقطيع".

وتابع: "النكبة الجديدة هي أن يتحول هؤلاء المناضلون إلى حراس لأمن الاحتلال ولا شك أن التخلي عن المقاومة هي النكبات بدليل ما قصته قصة طالبات التي أضرتنا أن الملا طلبوا أن يختار قائد ليقاقل في سبيل الله من أجل تحرير الديار والأبناء وكان اختيار طالبون ولكنه تلكا في فريضة الجهاد وفي قيادته".

وأكد أن الدين والعقيدة والإيمان هو أمضي سلاح لأنه يوجب امتلاك كل سلاح وإعداد المستضعفين بالقوة، وتسائل: أليس التفرد بالقرار والمفاوضات السرية دون أوراق ضغط أليس ذلك نكبة، إن النكبة الحقيقة هي في الوهن هو حب الدنيا وكرهية الموت؟

ومضى يقول: "بهذا أصل إلى التساؤل أن التنازل عن أربعة أخماس فلسطين في اتفاقية سياسية، واعتبار الخمس الباقي أراضي متنازع عليها هو نكبة كبرى أكبر من نكبة ٤٨ وما وراؤها، ذلك بأنه في ظل كل ذلك لم يبق تحت أيدينا إلا ما يوازي ٩ ٪ من مجموع فلسطين هي مدن وكنوتونات وهي أيضاً برسم التهويد لأنه لم يتوقف بعد، ولهذا ود التأكيد على ضرورة أن تكون المقاومة هي الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وإذا التأكيد على ضرورة أن تكون المقاومة هي الطريق الوحيد لتحرير فلسطين.

النائب عاطف عدوان



في حين قال النائب عدوان إن "ست وستون عاماً من المعاناة المستمرة والتشرد في المنافي في ملحمة بشرية أجبر عليها الشعب الفلسطيني ولا زال يعيشها حتى هذه اللحظة، عام ١٩٤٨ أخرج الشعب الفلسطيني أكثر من ٨٠٠.٠٠٠ من بيوتهم وأراضيهم بدون ذنب"، ومضى

يقول "ست وستون عاماً من تخلي العرب والمسلمين عن واجبيهم، أما الحروب التي خاضوها في عام ١٩٥٦ و ٦٧، و ٧٣ كانت أما لمحاولة استعادة أراضيهم عام ٧٣، أو لرد اعتداءات صهيونية في عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٧ نتيجة للعقيدة الصهيونية التوسعية التي مارسها إسرائيل في حروبها ضد العرب وضد الدول المجاورة، إن قادة العرب يمارسون اللعبة المقايضة السيئة التي تبقي القيادة الفلسطينية لتنازلات مستمرة مع العدو".

وتابع: "للأسف مارست العرب على مختلف المستويات السياسية مثل هذه اللعبة السيئة في قطاع غزة في المقابل هي ست وستون عاماً من الثبوت والصمود والتمسك بالأرض والدفاع عنها والتضحية في سبيلها كونها أرض مقدسة ومباركة ورغم التضييق على شعبنا في الداخل والخارج والمنافي في الرزق

بحضور نواب ووزراء وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني ومشاركة نسوية

لجنة القدس والأقصى بالتشريعي تنظم وقفة تضامنية نصره للقدس والأقصى

المشاركين في الوقفة التضامنية والحضور المميز من الأطياف الفلسطينية كافة، لأجل قضية سامية وأصيلة مثل قضية القدس والمسجد الأقصى.

دعم صمود القدس

وفي كلمته عن الفصائل الوطنية والإسلامية قال خضر حبيب: «تداعي العرب والمسلمين وأسسوا منظمة التعاون الإسلامي لنصرة المسجد الأقصى، والمؤتمرات التي لا تكاد سنة من السنين تخلو منها لدعم المدينة المقدسة، لكن هذه القرارات وهذه الدعم النظري لم يرتق حتى هذه اللحظة إلى مشروع لدعم صمود القدس وأهل القدس والمسجد الأقصى، أعداؤنا يجاهرون ليلاً ونهاراً ولديهم مشروع واضح المعالم، متمثلاً بتهويد مدينة القدس، وعلى اختلاف توجهاتهم يتوحدون خلف هذا المشروع ويتقاسمون الأدوار لتنفيذ هذا المشروع، والسؤال لنا نحن، أين هو مشروعنا الوطني المتوافق عليه، تجاه مدينة القدس وتجاه فلسطين، نحن مختلفون للأسف ومنقسمون وعدونا الصهيوني استغل الانقسام على اختلاف أشكاله من أجل فرض وقائع مشروعه على حساب حقوق شعبنا.

أين المشروع العربي والإسلامي؟

وأضاف: «في مقابل هذا المشروع العدواني الذي يستهدف القدس وفلسطين، وكل الأمة العربية والإسلامية المستهدفة، أين هو المشروع العربي والإسلامي لنصرة مدينة القدس، نحن كشعب فلسطيني شرفنا المولى أن نكون رأس حربة الأمة في مواجهة هذا المشروع، نحن كفلسطينيون ينبغي أن نمثل القدوة والنموذج حتى نكون رأس حربة في مواجهة المشروع، حتى يلحق بنا الركب من أمتنا العربية والإسلامية».

تجسيد الوحدة الوطنية

وأكد حبيب: «نحن الآن مطالبون في هذه المرحلة أن نجسد الوحدة الفلسطينية ونكون على مستوى التحدي والقدس وفلسطين والأخطار التي تتهددنا جميعاً، بأن نجسد الوحدة، ونطبق اتفاق المصالحة، وبعد ذلك ينبغي أن يكون هناك حواراً وطنياً من أجل صياغة مشروع وطني متوافق عليه، يشارك في صياغته الجميع ويحقق أهدافه الجميع من أبناء شعبنا، لأن التحديات كبيرة، والمشروع الصهيوني لن يعطينا فرصة، لذلك علينا أن نتدارك الوقت وتحمل مسئوليتنا تجاه مسرى نبينا الكريم».



أبديه لهم، وأيضاً أنها هي العاصمة الروحية للأمتين العربية والإسلامية، وأن أي تجاوز للأقصى أو دخول هو خط أحمر يستدعي موقف إسلامي قوي بهذا الخصوص».

وتابع: «المواطن المقدسي في المدينة المقدسة يهدم بيته لعدم قدرته على دفع رخصة البناء، من حقهم أن يبنوا على أرضهم ولكن تكاليف رخصة البناء مرتفعة للغاية، مما يدفعهم إلى البناء بدو ترخيص، ومن ثم يأتي الاحتلال ليهدم بيوتهم ويجبرهم على دفع تكاليف الهدم كذلك».

وقفة حقيقية

وأشار أبو شها إلى وجود حقائق أليمة في مدينة القدس، وأهلنا في القدس يستصرخون، ويطلبون منا وقفة حقيقية لنصرتهم، وأن أفضل شيء قمنا به في المرحلة الحالية لدعم ونصرة القدس والأقصى هو أن نعود إلى وحدتنا الوطنية، وأن نتمسك بإنجاز المصالحة.

وشدد: «هذا هو التحرك الحقيقي، لأن بوحدتنا نكون أقوى في مواجهة من يحتل أرضنا ويهود قدسنا، ويسلب أقدسانا، هذا هو الموقف الحقيقي الذي يمكن أن ينطلق من خلاله العمل على تحرير الأرض، وإقامة الدولة، وقيادة الأمة العربية والإسلامية نحو موقف حقيقي في مواجهة المخطط الصهيوني الإسرائيلي الذي يحاول أن يجhez مشروعنا الوطني، ويستمر في احتلال أرضنا».

وشكر أبو شها في نهاية كلمته جميع

لا تبحث عن سرايات السلام المأفون الذي بدأ بالاعتراف بإسرائيل كدولة، وبالتالي شطب ٧٨٪ من أرض فلسطين لصالح اليهود، ثم بشطب حق العودة، بنس ذلك السلام وبئس أوسلو، وأسأل الله عز وجل أن ينبت من هذا الجيل من يقول لا بملء فيه».

مشاريع تقسيم

بدوره قال النائب عن كتلة فتح البرلمانية فيصل أبو شها: «إن الاحتلال يحاول أن يجعل المسلمين في القدس أقلية من خلال ما يطلق عليه القدس الكبرى، ويضع مشاريع للسيطرة على القدس والمسجد الأقصى وتقسيمه زمانياً ومكانياً، ومن خلال ضم مناطق من الضفة الغربية للقدس الكبرى، واعتبار أنها القدس في حال التوصل لاتفاق مع إسرائيل، لكن ذلك لن يحدث، فنحن أغلبية في القدس القديمة، ومواطنيها عرب ومسلمون ومسيحيون متجذرون فيها، ولن يرحلوا منها».

خط أحمر

وأضاف أبو شها: «ما هو المطلوب منا الآن؟ إسرائيل تخطط وتهود في القدس، وتمنع المصلين، ونحن نرفع شعارات كثيرة، لا شيء سوى الشعارات، ولكن كنت ممثلاً منذ ثلاثة شهور في مؤتمر اتحاد برلمانات دول العالم الإسلامي ممثلاً عن فلسطين، وهناك لجنة للقدس ولجنة لفلسطين ولجنة سياسية وتتخذ قرارات، وتم اتخاذ قرار أن القدس هي العاصمة الأبدية لدولة فلسطين رداً على ما يسوقه الاحتلال بأنها عاصمة

الفلسطينية وفي مقدمتها قضية القدس.

مسيرة القدس العالية

وأكد أبو حلبية على التجهيز المتواصل منذ هذه اللحظة للمسيرة العالمية نحو القدس، والتي ستكون في السادس من يونيو القادم بعد صلاة الجمعة، وأنه ستكون هناك مسيرات عالمية حاشدة في البلاد العربية والإسلامية، وفي بعض الدول الأوروبية وأماكن عديدة من العالم، وستكون مسيرات قوية بمستوى الخطر والتهويد الذي تتعرض له مدينة القدس والمسجد الأقصى.

تغيير ديمغرافي

من ناحيته قال الدكتور عطا الله أبو السبح وزير الأسرى والمحررين والمكلف بملف القدس واللجانين في حكومة غزة بأن اليهود يخططون لأن يكون أهل القدس من الفلسطينيين أقلية واليهود هم الأكثرية، وذلك عن طريق التهويد والتهجير المتواصل. وشدد أبو السبح أن الهدف من عملية السلام التي يريدها اليهود هو تحقيق ما يسمى بيهودية الدولة، كي يتمكنوا من طرد السكان العرب الأصليين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وأكد أبو السبح أن العرب والفلسطينيين بحاجة إلى حركة مضادة أساسها المقاومة.

التحرير بالقوة

وقال أبو السبح: «لا تطلبوا بالضعف حقاً ضائعاً، القدس بقيت تحت الاحتلال الصليبي ٨٨ عاماً ولم يحررها إلا السيف الإسلامي، ولم يحررها إلا جيل قد نذر نفسه إلى الله، وقادته قيادة راشدة

نظمت لجنة القدس والأقصى في المجلس التشريعي وقفة تضامنية في ساحة المجلس وسط مدينة غزة بمشاركة نواب ووزراء وقادة وممثلين عن الفصائل الوطنية والإسلامية، وذلك تضامناً مع المسجد الأقصى ومدينة القدس المحتلة.

مرحلة خطيرة

وقال النائب أحمد أبو حلبية رئيس لجنة القدس والأقصى في المجلس التشريعي: «إن مرحلة خطيرة تكتنف المسجد الأقصى المبارك ومدينة القدس المحتلة، بسبب المخططات الصهيونية الرامية لتهويد المدينة بالكامل، والتدنيس المتواصل للمسجد الأقصى من المستوطنين وجنود جيش الاحتلال، والعمل على فرض السيادة الصهيونية على المسجد».

وأكد أبو حلبية أن الاحتلال يراهن على زلزال طبيعي أو صناعي للمسجد الأقصى مما يؤدي إلى انهياره، ومن ثم فإن الحفريات التي يقوم بها الصهاينة تحت المسجد الأقصى تمهد لذلك الهدف، إضافة إلى إقامة الملاهي الليلية بجانب المسجد الأقصى، لتدنيس حرمة وقدسيتها.

هجمة شرسة

وأشار النائب أبو حلبية إلى أن مدينة القدس المحتلة تواجه هجمة شرسة تستهدف تهويد كل معالم المدينة، وتم بالفعل قضم آلاف الدونمات لإقامة عشرات المغتصبات الصهيونية، وتوسيع القائمة منها، وتهجير عدد كبير من سكان مدينة القدس وهدم منازلهم بحجج عدم وجود ترخيص، وذكر أبو حلبية أنه وفق الإحصاءات فإن الاحتلال هدم ما يقارب خمسة آلاف منزل منذ احتلال شرقي القدس، وقال: «هناك مخطط صهيوني تهويدي كبير ينفذه الاحتلال يقضي بتهجير ٢٠ ألف من سكان مدينة القدس، وسحب آلاف الهويات المقدسية منهم، وخاصة قيادات الشعب الفلسطيني، وبالذات نواب دائرة القدس في المجلس التشريعي الفلسطيني، الذين تم اعتقالهم وإبعادهم عن مدينة القدس».

دعوة للعرب والمسلمين

وطالب أبو حلبية العرب والمسلمين وأحرار العالم بأن يقفوا مع الشعب الفلسطيني، ومع مقاومته، لأن المقاومة تعد حقاً مقدساً شرعياً كفلته المواثيق الدولية، وطالب أبو حلبية أطراف المصالحة في حركتي فتح وحماس بالإسراع في إتمام المصالحة حتى تتوحد الجهود لنصرة القضية